

## البحرين

استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين في ظل حالة الإفلات من العقاب. فقد فشلت الحكومة في التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق التي شكّلت للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية المناهضة للحكومة، والداعية للإصلاح السياسي عام ٢٠١١. وقد أصدرت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تقريراً من ٥٠٠ صفحة في نوفمبر من عام ٢٠١١، أكدت فيه استخدام مسؤولين بحريين القوة المفرطة والعشوائية ضد المتظاهرين، وسلّطت الضوء على حالات الاعتداء والتعذيب والوفاة. واستجابة لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، أنشأت الحكومة ثلاث هيئات هي مكتب أمين المظالم داخل وزارة الداخلية، ووحدة التحقيقات الخاصة في مكتب المدعي العام، ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، كانت مهمتها مجتمعة هي وضع حد للتعذيب أثناء الاستجواب وداخل مرافق الاحتجاز.

لكن التدابير الشكلية التي اتخذتها السلطات في البحرين كان لها أثر محدود في معالجة الانتهاكات السابقة، ما أدى إلى استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. واستمر منقرو الحكومة ومن بينهم المعارضون السياسيون، بالإضافة للمدافعين عن حقوق الإنسان، في

التعرض للاعتقالات وإصدار أحكام بالسجن ضدّهم لممارستهم حقهم في حرية التعبير بشكل سلمي. وفشلت الحكومة في خضم تنامي ثقافة الإفلات من العقاب في خلق بيئة مواتية للمصالحة الوطنية. وتواترت تقارير عن التعذيب وسوء المعاملة والاعتداءات الجنسية وعدم وجود ضمانات كافية للمحاكمة العادلة والوفاء أثناء الاحتجاز. وقد شهد عام ٢٠١٥ مخاوف جدية من ارتكاب أعمال انتقامية ضد ضحايا أبلغوا عن تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، وكذلك ضد الأفراد المتعاونين مع الأمم المتحدة<sup>١</sup>.

### حرية الرأي والتعبير:

فرضت السلطات البحرينية قيوداً مشددة على حرية التعبير من خلال إحكام سيطرتها على المنافذ الإعلامية، والإنترنت واستهداف الصحفيين والمدونين صعدت أيضاً السلطات من إجراءاتها الأمنية في مواجهة زعماء المعارضة السياسية الرئيسية في البلاد. ولم تتسامح حتى السلطات مع توجيه انتقادات لحلفائها في منطقة الخليج وبشكل خاص المملكة العربية السعودية. ففي فبراير ٢٠١٥، أوقف بث قناة "العرب" التلفزيونية وذلك بعد أقل من 24 ساعة من إطلاقها. وجاء وقف قناة العرب حسبما ورد بسبب فشل القائمين على القناة في الالتزام بالمعايير السائدة في منطقة الخليج، ومنها "الالتزام بالحياد في المواقف الإعلامية والابتعاد عن كل ما يمكن أن يؤثر سلباً على روح الوحدة الخليجية". وقد تواترت أنباء عن أن السبب وراء توقف القناة هو بثها لقاءً مع خليل المرزوقي نائب الأمين العام لحركة الوفاق الشيعية المعارضة في البحرين<sup>٢</sup>.

وقد أصدرت وزارة الإعلام البحرينية بياناً يوم ٣ أغسطس ٢٠١٥ ورد فيه أن الوزارة "لن تتردد في اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لوقف نشر معلومات كاذبة أو مضللة". ويعد هذا

١- بيان مشترك بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين قدمته سويسرا خلال الدورة الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، ١٤ سبتمبر ٢٠١٥،

<https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38118/UN-Statement-Re-Bahrain-and-Human-Rights.pdf>

٢- رويترز، "توقف البث المباشر لقناة فضائية بحرينية بعد يوم واحد من بدء عملها"، <http://www.reuters.com/article/bahrain-tv-idUSL6N0VC0U320150202>

البيان بثلاثة أيام، أوقفت هيئة شؤون الإعلام عمل صحيفة الوسط، وهي الصحيفة المستقلة الوحيدة في البلاد، وهي معروفة بنشر تقارير صحفية حول مختلف القضايا ومنها ما له صلة بحقوق الإنسان. وكانت الصحيفة قد تلقت تحذيراً من السلطات بشأن مقال معارض كان يحمل عنوان "ولن ترضى عنك"، تناول كاتبه اتهام أعضاء المعارضة بالخيانة على مواقع التواصل الاجتماعي. وتضمنت الأسباب التي أوردتها هيئة شؤون الإعلام لوقف صدور الصحيفة نشرها معلومات "تؤثر على الوحدة الوطنية" و"علاقة المملكة مع الدول الأخرى". وأجبرت السلطات الصحيفة على توقيع بيان من أجل استئناف النشر<sup>٣</sup>. وكانت الصحيفة قد استهدفت من قبل في عام ٢٠١١ عندما علقت السلطات أنشطتها لفترة وجيزة وحاكمت ثلاثة من محرريها وأجبروا على ترك وظائفهم في الصحيفة<sup>٤</sup>.

كما واصلت وزارة الداخلية استهداف الصحفيين المستقلين، وتحديداً أولئك الذين قاموا بتغطية الاحتجاجات التي اندلعت رداً على اعتقال الشيخ علي سلمان زعيم أكبر جمعية سياسية معارضة في البحرين<sup>٥</sup>.

وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥، صدر حكم بالسجن لمدة عشر سنوات وبإسقاط الجنسية عن المصور الصحفي الحائز على عدة جوائز دولية السيد أحمد الموسوي، وذلك بعد تعطيته المظاهرات المؤيدة للديمقراطية في أوائل عام ٢٠١٤<sup>٦</sup>. وصدر الحكم ضد الموسوي استناداً إلى اتهامه بإعطاء شرائح للهاتف الجوال لمتظاهرين "إرهابيين" والنقاط صور لاحتجاجات مناهضة للحكومة. وقد أُلقي القبض على موسوي في الأصل يوم ١٠ فبراير ٢٠١٤ بعد أن داهمت قوات الأمن منزله في قرية الدراز دون تقديم مذكرة اعتقال. وتمت مصادرة آلة التصوير الخاصة به والأجهزة الإلكترونية الأخرى التي يستخدمها في عمله.

٣- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "البحرين: اعتقال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان وتعليق السلطات البحرينية عمل الصحيفة المستقلة الوحيدة الوسط"، ١٦ أغسطس ٢٠١٥،

<http://www.gc4hr.org/news/view/1063>

٤- المرجع نفسه.

٥- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "البحرين: وزارة الداخلية تستهدف الصحفيين بشكل متعمد أثناء الاحتجاجات السلمية" ١٣ يناير ٢٠١٥،

<http://www.gc4hr.org/news/view/873>

٦- صحفيون بلا حدود، "الحكم على مصور بحريني بالسجن لمدة عشر سنوات"، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥،

<http://en.rsf.org/bahrain-bahraini-photographer-sentenced-to-24-11-2015,48569.html>

كما تصاعدت وتيرة الإجراءات القمعية ضد نشطاء الإنترنت واستمر الأمن في وضع منصات التواصل الاجتماعي تحت رقابة صارمة. وأجبرت السلطات العديد من مستخدمي تويتر إما على حذف تغريداتهم أو إغلاق حساباتهم. وحوكم نشطاء الإنترنت لأسباب مختلفة تراوحت بين الانتقاد الجاد للحكومة وإطلاق النكات الساخرة. وفي الفترة من يونيو ٢٠١٤ حتى مايو ٢٠١٥، صدرت أحكام بالسجن على ١١ من مستخدمي الإنترنت البحرينيين بلغت مجتمعة مدة ٢٩ شهراً<sup>٧</sup>. ولا يزال العشرات من مستخدمي ونشطاء الإنترنت يواجهون المضايقات والاعتقال والملاحقة القضائية وسوء المعاملة.

وألقت السلطات البحرينية القبض على تسعة من نشطاء الإنترنت يوم ٢٧ يناير ٢٠١٥، على خلفية مزاعم بانتقادهم لعاهل السعودية الراحل الملك عبد الله على تويتر. وذكرت وزارة الداخلية أن هؤلاء الأفراد أُلقي القبض عليهم بسبب "سوء استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي" وأنهم وفقاً لقانون العقوبات البحريني، يواجهون عقوبة السجن لمدة قد تصل إلى سنتين، فضلاً عن دفع غرامة قدرها ٢٠٠ دينار بحريني<sup>٨</sup>.

وفي ١٠ فبراير ٢٠١٥، اعتقلت قوات الأمن جليلة السيد إحدى نشطاء الإنترنت بسبب "سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، والتحريض على كراهية النظام، وإهانة الملك على تويتر. وبعد مصادمة منزلها، قامت قوات الأمن بمصادرة الأجهزة الإلكترونية الخاصة بها. وقد تعرضت جليلة حسبما ورد لسوء المعاملة أثناء احتجازها ما تطلب حصولها على رعاية طبية، كما حُرمت خلال الفترة الأولى من اعتقالها من الحصول على تمثيل قانوني ومُنعت من الاتصال بعائلتها<sup>٩</sup>.

وفي سبتمبر 2015، اعتقلت قوات الأمن اثنين من نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي لديهما حسابان على تويتر باسم "BuKhamis" و "HajiAhmed" لأنهما "أهانا شهداء البحرين

٧- فريدم هاوس، "حرية الإنترنت في البحرين"، ٢٠١٥،

< <https://freedomhouse.org/report/freedom-net/2015/bahrain> >

٨- مركز البحرين لحقوق الإنسان، "البحرين: اعتقال تسعة من مستخدمي الإنترنت بسبب ما نشره على وسائل التواصل الاجتماعي"، ٢٨ يناير ٢٠١٥،

<http://bahrainrights.org/en/node/7244>

٩- مركز البحرين لحقوق الإنسان، "العنف ضد الصحفيين في البحرين"، 2 نوفمبر 2015،

< <http://www.bahrainrights.org/en/node/7645> >

في اليمن". وكانت التغريدات محل المساءلة حسبما زُعم تستنكر وتنتقد مشاركة البحرين في العملية العسكرية الجارية في اليمن<sup>١٠</sup>. وألقي القبض على ناشط الإنترنت ابراهيم كريمي في منزله خلال شهر أكتوبر ٢٠١٥، عقب مداومة قوات الأمن له دون عرض مذكرة توقيف. وقامت قوات الأمن بتفتيش منزله ومصادرة أجهزته الإلكترونية. واستُجوب إبراهيم عما ينشره على حساب تويتر الخاص به تحت اسم "FreejKarimi". واتهمت النيابة العامة إبراهيم في وقت لاحق بالتحريض على كراهية النظام وإهانة الملك و"إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي"، من بين جرائم أخرى ذات صلة.

وتعرض إبراهيم لأشكال من سوء المعاملة أثناء احتجازه في مديرية التحقيقات الجنائية، تضمنت إجباره على الوقوف لساعات طويلة وحرمانه من النوم، كما وُجهت له تهديدات بأن عائلته ستتعرض للآذى إن لم يعترف بالتهم المنسوبة إليه، ومُنِع من الحصول على تمثيل قانوني. وأسقطت الجنسية عن إبراهيم في وقت سابق عام ٢٠١٢ بقرار إداري، وأصدرت محكمة بحرينية حينئذٍ أمراً بترحيله<sup>١١</sup>.

### تصاعد وتيرة حملة تعقب المدافعين عن حقوق الإنسان:

ظل المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان يعملون في حيز محدود وأخذ في التناقص مع استمرار استهدافهم من خلال اعتقال ومحاكمة العديد منهم في اتهامات تتعلق بممارسة حقهم في التعبير السلمي عن الراي أو التجمع السلمي .

فقد حكمت المحكمة الجنائية الجزئية في البحرين يوم ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٤ على رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان محمد المسقطي بالسجن لمدة ستة أشهر بسبب التجمع غير المشروع. وكانت محاكمته قد بدأت في ١٩ يونيو عام ٢٠١٣ بعد اتهامه بالقيام "بأعمال الشغب وبالمشاركة في تجمع غير مشروع" في صلة بمشاركته في مظاهرة سلمية بالمنامة في

١٠- المرجع نفسه

١١- المرجع نفسه.

أكتوبر عام ٢٠١٢. وأودع ناجي فتيل، عضو مجلس إدارة جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان والمدون قيد الحبس الانفرادي داجل سجن جاو في ١٠ مارس، كما مُنح المدافع عن حقوق الإنسان من الاتصال بعائلته. وحُكم عليه أيضاً في ٢٩ مايو ٢٠١٤ بالسجن لمدة ١٥ عاماً لإنشائه "جماعة بغرض تعطيل الدستور" وذلك بموجب المادة ٦ من قانون مكافحة الإرهاب المثير للجدل، حيث لم تتحقق في محاكمته الضمانات الواجبة للمحاكمة العادلة. وظل ناجي فتيل وقت اعتقاله في ٢ مايو ٢٠١٣ بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أيام تعرض خلالها للتعذيب، حسبما ورد<sup>١٣</sup>.

وفي ٢ أبريل ٢٠١٥، أُلقت قوات الأمن البحرينية القبض على المدافع البارز عن حقوق الإنسان ورئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، بتهمتين هما "إهانة هيئة نظامية" و"بث شائعات في زمن الحرب". واستندت التهمتان إلى سلسلة من تغريداته ومقال رأي نشر له في صحيفة "هافينغتون بوست"، على خلفية عمله في توثيق سوء المعاملة والتعذيب داخل سجن جاو البحريني، فضلاً عن نشره تقارير عن القتل بين صفوف المدنيين في اليمن، مخالفاً بذلك الحظر الحكومي المفروض على أي انتقاد للنزاع على الملأ<sup>١٤</sup>.

وقد تعرض نبيل رجب في السابق للترهيب الجسدي والاعتقال والاحتجاز والمنع من السفر بصورة متكررة وحُكم عليه بالسجن في انتهاك لحقه في التجمع وحرية التعبير<sup>١٥</sup>.

وأيدت محكمة الاستئناف العليا في البحرين يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥ حكماً سابقاً بالسجن لمدة سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات، كانت المحكمة الجنائية العليا قد أصدرته

---

١٢- مدافعو الخط الأمامي (فرونت لاين ديفنדרز)، "الحكم على المدافع عن حقوق الإنسان محمد المسقطي بالسجن لمدة ٦ أشهر"،

<https://frontlinedefenders.org/node/27876>

١٣- فرونت لاين ديفنדרز، "اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان السيد ناجي فتيل واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي"،

<https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/22575>

١٤- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "أوقفوا الممارسات الانتقامية بحق المدافع البارز عن حقوق الإنسان نبيل رجب"، ١٣ أبريل ٢٠١٥،

<http://www.gc4hr.org/news/view/985>

١٥- فرونت لاين ديفنדרز، "نبيل رجب"،

<https://www.frontlinedefenders.org/ar/nabeelrajab>

بحق رئيسة لجنة العريضة النسائية عادة جمشير. وصدر هذا الحكم ضد المدافعة عن حقوق الإنسان استناداً إلى مزاعم بأنها "اعتدت على شرطية" أثناء وجودها قيد الاحتجاز في سبتمبر من عام ٢٠١٤. ولم تُقدّم أدلة كافية لدعم تلك التهمة المزعومة. وتجدر الإشارة إلى أن عادة جمشير اعتقلت في البداية على خلفية عشرة شكاوى قُدمت ضدها يوم ١٤ سبتمبر عام ٢٠١٤، تضمنت نشر تغريدات "مهينة" و"تشهيرية" بشأن الفساد المزعوم في إدارة مستشفى الملك حمد الذي تديره العائلة المالكة في البحرين<sup>١٦</sup>.

وفي ١٥ ديسمبر ٢٠١٥ حكمت المحكمة الجنائية الجزئية الرابعة على رئيس المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان حسين جواد بالسجن لمدة سنتين ودفع غرامة مالية قدرها 500 دينار بحريني. واستند الحكم الصادر بحقه إلى تهمة تتعلق "بجمع الأموال من البحرين وخارجها دون ترخيص". وقد أُلقي القبض على حسين جواد بداية في ١٦ فبراير ٢٠١٥ واحتُجز في مديرية التحقيقات الجنائية دون إبداء أية أسباب لاعتقاله في ذلك الوقت. ثم أُطلق سراحه بكفالة يوم ١٩ مايو ٢٠١٥ انتظاراً لمحاكمته، وذلك بعد أن أمضى ثلاثة أشهر قيد الاحتجاز<sup>١٧</sup>.

وقد استمر المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني الذين شاركوا في فعاليات للأمم المتحدة في تلقي تهديدات بممارسات انتقامية ضدهم، حيث تعرض هؤلاء الأفراد للمضايقات والتخويف. ففي ١٥ مارس ٢٠١٥، تلقى المدافعان عن حقوق الإنسان حسين عبد الله، المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، و**عبد النبي العكري**، رئيس الجمعية البحرينية للشفافية وعضو مرصد البحرين لحقوق الإنسان (المرصد البحريني)، تهديداً من رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب البحريني. وخلال فعالية نظمتها منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية التقطت عضوة في الوفد البرلماني البحريني صوراً للمدافعين عن حقوق الإنسان البحرينيين من خلال هاتفها المحمول. ونتيجة لذلك، منع الأمن في الأمم المتحدة النائبة من حضور تلك الفعالية. وكان بعض الأشخاص

١٦- فرونت لاين ديفنדרز، "البحرين- تأييد حكم بسجن عادة جمشير"، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٥،

<https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/30183>

١٧- فرونت لاين ديفنדרز، "البحرين- الحكم على حسين جواد بالسجن لمدة عامين"، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٥،

<https://www.frontlinedefenders.org/ar/node/30311>

التابعون لحكومة البحرين قد قاموا بالنقاط صور للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال دورات سابقة لمجلس حقوق الإنسان كوسيلة للتخويف. وحررت بالإضافة إلى ذلك مقالات في الصحف المحلية البحرينية للتشهير بمنظمي تلك الفعالية<sup>١٨</sup>.

### التعذيب وسوء المعاملة:

استمر المحتجزون في البحرين في التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما يتعارض مع التزامات البحرين - كدولة طرف - في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقوبة. وواصلت مديرية التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الداخلية، وكذلك مراكز الشرطة استخدام الأساليب القسرية في استجواب المتهمين. فقد ذكر نزلاء سابقون في سجن جاو أنهم تعرضوا للتعذيب والاعتداء الجسدي، متضمناً الصعق بالصدمات الكهربائية؛ والتعليق في أوضاع مؤلمة، بما في ذلك من معاصمهم وهم مكبلو الأيدي؛ وإجبارهم على الوقوف لفترات طويلة؛ وتعريضهم للبرد الشديد، ولاءات ذات طابع جنسي<sup>١٩</sup>.

وقد اشتدت المخاوف بشأن اشتداد المعاملة القاسية للمعتقلين في سجن جاو بالبحرين في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في السجن أوائل شهر مارس. وقد أخدمت قوات الأمن أعمال الشغب مستخدمة الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع وطلقات البنادق، ما أسفر عن العديد من الإصابات. وبعد قمع أعمال الشغب، أُجبر المعتقلون حسبما ادّعى على البقاء لمدة ١٠ أيام في ساحة السجن المفتوحة قبل إيداعهم في نهاية المطاف داخل خيمتين كبيرتين

---

١٨- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "البحرين: تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان حسين عبد الله وعبد النبي العكري في مجلس حقوق الإنسان"، ١٩ مارس ٢٠١٥،

<http://www.gc4hr.org/news/view/955>

١٩- هيومن رايتس ووتش، "هذه دماء من لم يتعاون"، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥،

<https://www.hrw.org/ar/report/2015/11/30/283951>



من البلاستيك. وتُقل المتهمون بالتحريض على الاضطرابات إلى قسم آخر من سجن جاو، وأثيرت مزاعم بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب.<sup>٢٠</sup>

وفي السياق نفسه دخل الأكاديمي والمدون البارز الدكتور عبد الجليل السنكيس في إضراب عن الطعام يوم ٢١ مارس عام ٢٠١٥ احتجاجاً على سوء معاملة نزلاء سجن جاو والظروف السيئة وغير الصحية التي يُحتجزون فيها. وكان الدكتور السنكيس قد اعتقل في الأصل بسبب مشاركته في احتجاجات سلمية خلال انتفاضة عام ٢٠١١<sup>٢١</sup>، حيث تعرّض للتعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك إجباره على الوقوف لفترات طويلة، وتعرضه للاعتداء اللفظي والجنسي وللضرب والحبس الانفرادي لفترات مطولة. وكان الدكتور السنكيس قد مثل أمام محكمة عسكرية في يونيو عام ٢٠١١، وحُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر للإطاحة بالحكومة.

ورغم ما يعانيه من مرض عضال يتطلب عناية طبية عاجلة، مُنع الدكتور السنكيس من الحصول على العلاج الطبي اللازم له، كما حُرّم من الحصول على روايات أو جهاز تلفاز أو مذياع أو حتى على أقلام وأوراق. ولم يُسمح له كذلك بالحصول على كتب دينية ومسبحة، ولا زيارة أهله لتقديم واجب العزاء في وفاة نجل أخيه.

واسُتهدف أيضاً أفراد عائلات المدافعين عن حقوق الإنسان. فقد أُلقي القبض يوم 5 نوفمبر ٢٠١٥ علي عيسى التاجر شقيق محامي حقوق الإنسان محمد التاجر بعد مدهامة قوات الأمن منزل عائلته. وتعرض أثناء احتجازه للضرب والتهديد بالصعق بالصدّمت الكهربية، وأجبر على التجرد من ملابسه وتعرض للاعتداء الجنسي. وأجبر أيضاً على الوقوف لفترات طويلة وحُرّم من النوم معظم الوقت، وأكره على التوقيع على أوراق الاعتراف بالتهم. وتضمنت التهم

---

٢٠- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "ملاحظات للإحاطة الإعلامية بشأن أعمال العدالة عن انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى والبحرين"، ٥ يونيو ٢٠١٥، <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16043&LangID=E#sthash.UtQdWGTC.dpuf>

٢١- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "البحرين: افرجوا عن الدكتور عبد الجليل السنكيس"، ٣ يوليو ٢٠١٥، <http://www.gc4hr.org/news/view/1039>

الموجهة إلي علي عيسى الانضمام الى منظمة إرهابية بغرض تغيير الحكومة بالقوة، وتدريب أفراد على استخدام الأسلحة لأغراض إرهابية<sup>٢٢</sup>.

### إسقاط الجنسية:

واصلت السلطات في البحرين ممارسة إسقاط الجنسية عن يعبرون عن المعارضة السلمية وبالتالي تخويف الآخرين لحملهم على عدم ممارسة حقهم في حرية التعبير. وتتمتع وزارة الداخلية بصلاحيات إسقاط الجنسية عن تعتبر أنهم "تسببوا في الإضرار بمصالح المملكة"، وذلك وفقاً للتعديلات التي أدخلت على قانون الجنسية البحريني في يوليو من عام ٢٠١٤.

وقد أصدرت وزارة الداخلية البحرينية في ٣١ يناير ٢٠١٥ مرسوماً بإسقاط الجنسية عن ٧٢ فرداً لارتكابهم "أفعالاً غير مشروعة". وتضمنت قائمة الأسماء التي قدمتها الوزارة خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان هم السيد أحمد الوداعي، وعلي عبد الإمام، وعباس بو صفوان، وحسين جاسم، والدكتور علي الديري. وقد صدر المرسوم الذي اعتمده مجلس الوزراء، بموجب المادة ١٠ (ج) من قانون الجنسية البحريني في صيغته المعدلة (سنة ٢٠١٤)، بإسقاط الجنسية عن هؤلاء الأفراد لتورطهم المزعوم في عدد من الأفعال، منها "التجسس لصالح دول أجنبية وتجنيد أشخاص لإدارة مواقع التواصل الاجتماعي"، و"تمويل جماعات تنفذ عمليات إرهابية"، و"تشويه صورة النظام"، و"السعي لتشكيل جماعة إرهابية"، و"التحريض والدعوة لتغيير النظام بوسائل غير مشروعة"، و"الانتماء إلى جماعات إرهابية تقاثل في الخارج" و"تشويه سمعة بلدان شقيقة"<sup>٢٣</sup>.

٢٢- مركز الخليج لحقوق الإنسان، "تحديث: البحرين - توجيه التهم إلي علي عيسى التاجر بعد تعذيبه في السجن"، ٣ ديسمبر ٢٠١٥،

<http://www.gc4hr.org/news/view/1137>

٢٣- فرونت لاين ديفنדרز، "إسقاط الجنسية عن ٧٢ بحرينياً من بينهم خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان"، ٦ فبراير ٢٠١٥،

<https://frontlinedefenders.org/node/28047>

## التمييز ضد الشيعة:

لم تتخذ السلطات أية خطوات جدية لوضع حد للتمييز الطائفي المنهجي ضد المواطنين الشيعة. ولكي تبدي السلطة قدراً من الامتنال لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، اعتمدت برامج تدريبية لمنع انتشار الكراهية الطائفية وأظهرت اهتماماً محدوداً بترميم دور العبادة الشيعية التي لحقت بها أضرار جسيمة أثناء الاشتباكات التي أعقبت الانتفاضة الشعبية المؤيدة للديمقراطية في فبراير عام ٢٠١١<sup>٢٤</sup>. بيد أن السلطات استمرت في استهداف قيادات شيعية بارزة، حيث أصدرت محكمة جنائية بحرينية في نوفمبر ٢٠١٥ حكماً على اثني عشر عضواً في المعارضة الشيعية بالسجن مدى الحياة وإسقاط الجنسية عنهم بتهمة تشكيل جماعة إرهابية واستهداف الشرطة بعبوات ناسفة<sup>٢٥</sup>.

---

٢٤- مركز القاهرة، "الوفاء بالوعود الديمقراطية"، التقرير السنوي الخامس لمركز القاهرة بشأن حالة حقوق الإنسان في العالم العربي"، البحرين، ٢٠١٣

[http://www.cihrs.org/?page\\_id=7156&lang=en](http://www.cihrs.org/?page_id=7156&lang=en)

٢٥- رويترز، "البحرين تحكم على ١٢ شخصاً بالسجن مدى الحياة وإسقاط الجنسية عنهم لإدانتهم بتنفيذ تفجيرات"، ١٦ نوفمبر ٢٠١٥،

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0T50BN20151116>

